جودة الحياة والتنمية المتواصلة في مصر

التقيت بهذا المجتمع العلمي المتميز من أعضاء جمعية شباب الخريجين والشعبة الزراعية والبيولوجية بالمركز القومي للبحوث بجمهورية مصر العربية، الذي أرى فيه أمل مستقبل مصر، في 2010/6/29، حول موضوع الاستفادة من المتبقيات الزراعية.

وقد نشرت محاضرتي خلال هذا الملتقى بجريد الأهرام في 2010/7/14 بعنوان "الكنوز المكشوفة وتحسين جودة الحياة" وتضمنت مقترحاً نحو إستراتيجية قومية لتفعيل إعادة التدوير تقوم على:

ـ ترسيخ ثقافة الاستفادة من تلك المواد الحيوية الهامة، بالاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية.

ـ تقوية دور أجهزة المحليات بالمحافظات الريفية في إدارة هذه الثروة الوطنية.

ـ تأسيس بنك قومي للمعلومات ودعم اتخاذ القرار بشأنها بمختلف المناطق الجغرافية لإنجاح برامج التخلص المستمر والتخطيط المستقبلي للاستفادة منها.

وليتحقق ذلك لابد من المشاركة مع القطاع الخاص والشركات ذات العلاقة، ومنها الطاقة والأدوية والأسمدة والكيماويات وغيرها، لإنشاء وتطوير الصناعات التي تقوم على بعض هذه المخلفات وربطها بنتائج الدراسات المناظرة.

وكذلك الاهتمام برفع الوعي البيئي الجماهيري بأهمية الاستفادة من هذه المخلفات (المتبقيات) النافعة بما في ذلك التأهيل الفني والإداري لأكثر من 5 آلاف جمعية تعاونية ونوعية تعمل في المجال الزراعي، في سبيل إنشاء بورصة للمتبقيات الزراعية تشكل حلقة الوصل بين منتجات إعادة التدوير واحتياجات مختلف الصناعات المرتبطة بها في السوق المحلية والدولية.

وقد يتطلب الأمر تخريج فنيين من المدارس الثانوية الزراعية في مجال إعادة التدوير والصناعات القائمة عليها، أو أن تؤسس وزارة الزراعة بالاشتراك مع الوزارات المعنية والمركز القومي للبحوث مؤسسة تعليمية تدعم هذا الشأن، ومثلها للقيام بعملية التدريب المستمر لضمان توفير فرص عمل للشباب المتعطل وتنمية موارد الدولة، ومداومة الارتقاء بجودة الحياة.

ثم تأتي اليوم الأحد 2011/6/5م دعوة كريمة من جمعية شباب الخريجين والشعبة الزراعية والبيولوجية بالمركز القومي للبحوث بجمهورية مصر العربية للمشاركة في ندوة حول: الاقتصاد المصري بين الواقع والمستقبل.

وأقدم ملخصاً لمحاضرتي في هذه الندوة التي شرفت فيها بالالتقاء بمجموعة كريمة من العلماء والباحثين بالمركز القومي للبحوث:

بداية فإنَّ جودة الحياة تعني حالة مستمرة ومتصلة من التكامل بين بناء الإنسان بمعايير الصحة والسلامة على المستويين الجسدي والوجداني، وتنمية المكان بأهداف حضارية تعظم مفهوم الاستمتاع بالحياة بعنصريها المادي والمعنوي.

ويُعدُّ مقياسُ جودة الحياة المنظور الأعلى لدرجة نوعية الحياة، ومشكلات البيئة بين طغيان الحضور البشرى ومعطيات المكان، حيث يقوم برصد وتشخيص الأسباب التي تشكل حالة العمران الراهنة لضبط إيقاع العمران البيئي في المستقبل.

وقد أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة التنمية والتعمير في مصر 2017م بهدف^ الاستخدام الأنسب للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية، بما يحقق إعادة توزيع السكان، والتكامل بين الحضر والريف، وذلك رهن بإيجاد أولوية لتوفير مصادر تمويل استثمارات رفع الكفاية الإنتاجية في الريف، بمشروعات متوافقة مع اقتصاديات المكان للارتفاع بدخل سكان الريف وإرساء حقهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، زد على ذلك مطلبا قومياً

بضرورة الارتقاء بالمرافق والخدمات في الريف والعمل على كفايتها لتقليل الهوة الحضرية، ومجابهة تيار الهجرة الريفية السلبية للمدن، وما يتلازم معها من معضلات ومشاكل بيئية تعود على الدولة بخسائر اقتصادية فادحة.

أكدت التقارير الاقتصادية القومية تحول مصر إلى موقف خطير نتيجة غياب إستراتيجية زراعية سليمة، حيث إن حجم الاستيراد من المواد الغذائية تعدى 55: 60% من إجمالي قيمة الواردات، إذ أصبحنا نستورد 55 : 60% من احتياجاتنا من القمح، 50% من الفول 90% من العدس والزيوت، 40% من الذرة، 35% من السكر.

ولاشك أن الخروج من حالة عدم التوازن بين النمو السكاني الكبير (حيث بلغ عدد سكان مصر 85 مليون نسمة عام 2010 ومتوقع بلوغهم 100 مليون نسمة عام2025 ومشاكل قضية مياه النيل وندرة المياه، وتلك المحاولة المصيرية في الحفاظ على ما تبقى من الأرض الزراعية، مع وجود قصور شديد في مراكز الجذب الحضري القادرة على إعادة توزيع السكان بما يخدم الأمن القومي، في ظل تفشى أمراض الاقتصاد السياسي نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة (حيث بلغ صافى الدين العام المحلى 476 مليارات جنيه مصر في شهر يونيه 2009) وانخفاض

معدل زيادة رأس المال المحلى بما في ذلك ضعف الاستثمارات الإنتاجية وسوء توزيع الدخل الذي يركز الثروة بين الأغنياء ويزيد حجم الفقراء (سجل معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين بحضر الجمهورية 16,2% للعام المالي 2008/2009، أي زاد بمقدار أربعة مرات عن مثيله في العام المالي 2006/2005(أمر حتمي وضروريٌ)

ولا يتأتى هذا الخروج إلا بالفراغ من ضبط عدالة نوعية الحياة في العمران، ومن ثم الولوج إلى تحقيق جودة المعيشة في البيئة بأقاليم الدولة.

رصدت الأدبيات أن بداية ظهور مصطلح جودة الحياة كان مرتبطاً بالأوساط الطبية، وإن كان المدخل المتبع يغفل عوامل كثيرة مؤثرة في الصحة العامة للسكان.

ولكن مع زيادة الاهتمام بفهم العلاقة بين جودة الحياة والصحة العامة، مع النظر في علاقتها بالعوامل الأخرى، مثل البيئة المحيطة، كان وراء الانتشار الواسع لاستخدام معايير جودة الحياة على مستوى العالم. وقد نشأت حلقة بين الأكاديميين وصانعوا السياسات في محاولة قياس العوامل الرئيسية المهمة في تشكيل حياة جيدة لأغلب الناس. ويقوى الاعتماد على مؤشرات جودة

الحياة عند التفكير في أي تحسينات اجتماعية ومادية تهدف لمنفعة الناس.

ولا يوجد إجماع على تعريف واحد لجودة الحياة، ولكن توجد تعريفات قد تساعد على فهم هذا المصطلح، تدور حول الدرجة التي يستمتع بها الفرد في حياته ونوعية مخرجات التفاعل بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على الإنسان وكذلك مقدار السعادة والرضا عن البيئة الخارجية.

ويصل إلى كونه تعبيراً شعبياً عاماً يعنى: إحساساً بعموم الرفاهية التي يشعر بها الأفراد التي تدعمها البيئة المحيطة للمجتمع وتعتبر حصيلة للمجتمع ككل.

وقد أظهرت الأبحاث في مجال العمران البيئي، وجود أربعة مجالات رئيسة تمثل أركان جودة الحياة وهى: المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي، تضم فيما بينها مجالات وأهدافاً فرعية تشمل باقي مجالات جودة الحياة، لتحديد بوصلة قياس التنمية من خلال مؤشرات وأهداف المعيار الاقتصادي (زيادة الأنشطة الاقتصادية، زيادة الدخل السنوي تقليل معدل البطالة، توفير فرص العمل .(أما المعيار الاجتماعي فأهدافه (الاندماج الاجتماعي، الأمان في المجتمع، التعليم مدى الحياة، التمتع بصحة جيدة .(بينما أهداف المعيار العمراني فهي (توفير الخدمات، سهولة الانتقال، توفير السكن الملائم توافق استخدامات الأراضي .(ثم المعيار البيئي وأهدافه (تحسين جودة الهواء، تحسين جودة الماء، إدارة رشيدة للموارد، إدارة كفء للمخلفات .(الأمر الذي يؤكد العلاقة بين جودة الحياة والتنمية المتواصلة في مصر، والحاجة إلى دمج المؤشرات العالمية لجودة الحياة المتمثلة في: تكلفة المعيشة والواقع الاقتصادي، والوضع البيئي والصحي والثقافة والترفيه، وواقع الحريات، والبنية التحتية، والسلامة والأمان ثم حالة المناخ مع تقييمها المستمر واستخدامها في

قياس وتوجيه عمليات التنمية الحضرية والريفية على مستوى الدولة، وذلك من خلال الأخذ بالأهداف في المجالات التالية:

قضايا الصحة النفسية- وتأثير المخدرات علي الشباب والأطفال، وتأسيس اتحاد للاهتمام بالأطفال وإنشاء خط ساخن حول رعاية الأطفال، ومنع الرسوب في المجتمع عن طريق وضع برامج حلول متخصصة، وتطوير الخدمات العامة بما في ذلك أسلوب ونظم تقديم الخدمة للسكان، وقضايا البيئة وإزالة مسببات التلوث في المناطق السكنية، وتقليل كمية النفايات والملوثات عن طريق التوعية بالموضوع ووضعه في مناهج الدراسة وزيادة برامج إعادة التدوير والمعالجة في المدينة، ورفع وعي المواطنين بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة وتقديم خدمات خاصة للمسنين، ودعم القوي العاملة من خلال تأسيس شراكة بين الغرفة التجارية والقطاع الخاص وإعداد برامج لتهيئة القوي العاملة لمتطلبات السوق وتفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من خلال تقديم برامج جامعية ومنشورات عن التمويل.

وكذلك تحسين استهلاك المياه وأسلوب مراقبة كيفية الاستهلاك، وتحسين مجال الاقتصاد بإنشاء مركز لدراسة الضرائب والعائد على الاستثمار والإنفاق، وتقليل التفاوت العنصري ودعم الاهتمامات العامة للسكان بنشر التقارير السنوية، وتحسين التفاعل الاجتماعي بالقضايا المحلية

عن طريق الإعلام وعمل برامج تلفزيونية لمناقشة المشاكل والاحتياجات ونشر المعلومات وتفعيل أسلوب الاتصال بالمسئولين عن طريق الموقع الإلكتروني وتوجيه القيادة نحو تحقيق احتياجات

المجتمع عن طريق ورش العمل والمؤتمرات، وزيادة حركة النقل الجماعي، وتشجيع وترقية الثقافة والترفيه من خلال زيادة تمويل المؤسسات الثقافية ووضع خطة للصيانة والاهتمام بالحدائق، وتحسين الشراكة علي المستوي الإقليمي بإنشاء معهد للساسة العامة ودراسة الأسواق علي مستوي الإقليم والحركة التبادلية في التجارة ووضع قواعد بيانات على مستوى الإقليم، وزيادة المساكن المتاحة من خلال عقد اجتماعات دورية لدراسة عناصر المشكلة ودعوة الأطراف المعنية والمؤثرين في هذاالمجال لتقديم خدمات ووضع الحلول.

ومن الأخبار الإعلامية الهامة حول الاقتصاد البيئي، وأثره على جودة الحياة في مصر

أن المعهد القومي للجودة قد بدء في إعداد أول مؤشرات قومية للجودة بعد ثورة 25 يناير لقياس الانجازات التي يتم تحقيقها في مجالات جودة الحياة وأثر ذلك علي الصناعة المصرية من توسع واستثمار وتنافسية بين جميع القطاعات الصناعية، ومن ثم دعم أهداف الصناعة والتجارة في مجال الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي، بما في ذلك قطاع الزراعة والصناعات الزراعية.

وقد تم الاسترشاد بتجربة الصين التي تقيّم مؤشراتها السنوية وتستخدمها في قياس التنافسية بين القطاعات الاقتصادية ومنها المدن الصناعية التي تشمل70 مدينة صناعية كبري في الصين. ومع

وجود مؤشرات مصرية متفق عليها سيمكن تحقيق مستويات أعلي من الجودة عن طريق تدعيم القطاعات التي تظهر المؤشرات أنها ضعيفة وتحتاج لمجهود اكبر في مجالات الجودة.

أما من أخبار الانترنت الدالة على إمكانية مشاركة شبابنا في تنمية الاقتصاد البيئي، والتي تبعث على الأمل: أن طالباً مصرياً يخترع جهازاً فريداً صغير الحجم لتدوير البلاستيك .

ـ وتوصل أحد الباحثين بقسم التكنولوجيا الحيوانية والنباتية بالمركز القومي للبحوث إلى ابتكار طريقة لإزالة الألغام بالبكتريا والتخلص منها باستخدام نباتات مهندسة وراثياً يتغير لونها عند زراعتها فوق الألغام مباشرة.

ـ وهناك ابتكار لمصري مقيم في الكويت لإنتاج خام المطاط من مخلفات إطارات السيارات المستعملة بعد إعادة تدويرها.

ـ بينما قام طلاب كليتي الهندسة والتجارة بجامعة عين شمس بتبني فكرة تحويل قش الأرز إلى ورق من خلال آلة مبتكرة تصنع محلياً تحوله إلى منتجات ورقية متنوعة لها فرص تسويقية واعدة محلياً ودولياً.

وفى حقيقة الأمر أن الكتلة الحرجة في التنمية المتواصلة رهن بالاستثمار المستمر في الإنسان المصري، المسئول عن حماية تراب هذا الوطن والنهوض بمستقبله بين الأمم.

ومن هنا يلزم الأمر: تكثيف البحوث العلمية التطبيقية بالمشاركة بين مراكز الأبحاث والهيئات والشركات المصرية المتخصصة، لتعظيم الاستفادة من الثروة البشرية وخاصة الشباب بالتوازي مع الاستفادة الاقتصادية من مدخلات ومخرجات كافة الأنشطة البشرية في مصر .

أسأل الله أن يكلل جهودنا جميعاً بالتوفيق والنجاح.